

السرائر

[87] الطوسي رحمه الله في مسائل الخلاف (1): سقطت شهادتهما ، وأطلق القول ، ولم يفصل هل الشهادة على وجه يمكن الجمع بينهما ، أو على وجه لا يمكن الجمع بينهما؟ فإن أراد على وجه يمكن الجمع بينهما ، فهذا لا يصح ، ولا يجوز القول به ، لأن وجوب قبول شهادة الشاهدين في الشرع معلوم. وإن أراد على وجه لا يمكن الجمع بينهما ، فإن ذلك مذهب الشافعي في تقابل البينتين ، فإنه يسقطهما ، ويرجع إلى الأصل ، وهو ما كان قبل الشهادتين فيحكم به. فأما مذهب أصحابنا في هذه المسألة فمعروف ، إذا تقابل البينتان ، ولم يترجح إحداهما على الأخرى بوجه من الوجوه ، وأشكل الأمر ، فإنهم يرجعون إلى القرعة ، لأن أخبارهم ناطقة متظاهرة متواترة ، في أن كل أمر مشكل فيه القرعة (2) ، وهم مجمعون على ذلك ، وهذا أمر مشكل ، ولم يرد فيه نص معين ، فهو داخل في عموم قولهم عليهم السلام. والذي أعتمده ويقوى عندي: أن لا تؤثر هذه الشهادة في هذا الماء شيئاً ، لأن الأصل فيه الطهارة والأصل أيضاً الإباحة ، فمن حظر استعماله ونجسه ، يحتاج إلى دليل شرعي ، وليس للقرعة هاهنا طريق ، لأن القرعة تستعمل في مواضع مخصوصة ، ولا أحد من أصحابنا قال: إذا اشتبهت الأواني ، أو الثياب ، أو كان أحد الإناءين ، نجسا والآخر طاهرا ، وكذلك الثوبان اختلطا ولم يتحقق النجس منهما من الطاهر ، يقرع بينهما ، بل أطبقوا على ترك استعمال الإناءين ، ومسألتنا لم نتحقق نجاسة واحد من الإناءين ، وليس الرجوع إلى شهادة العدلين بأولى من شهادة العدلين الآخرين ، وإنما حصل شك في نجاسة أحدهما ، ولا يرجع بالشك عن اليقين الذي هو الطهارة والاباحة .

(1) الخلاف: ج 1 ، مسألة 162 ، لا يخفى أن ذيل

كلامه يدفع ما أورده عليه . (2) الوسائل: كتاب القضاء ، باب 13 من أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى ، ح 11 و 18 .